Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 4 | Page 561 – 588 |2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Obstacles to the application of Yemeni universities to the elements of a research university

Majed Mohammed Omar Al-Sabae[1,*],
[1]Department of Fundamentals of education, Faculty of education - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *al.Sabae1982@gmail.com*

Keywords

1. obstacles
2. Yemeni universities
3. constituents
4. research university

Abstract:

The aim of the research is to identify the obstacles to the application of Yemeni universities to the elements of a research university. To achieve the objectives of the research ،the researcher used the analytical descriptive survey method ،and the tool required for collecting data and information was a questionnaire consisting of five areas that included (49) items.The research community and its sample consisted of a group of academic experts working in a number of Yemeni universities ،who were chosen intentionally. "It was applied to a purposive sample of (30) experts.". (Large) with an arithmetic mean (2.86) ،a standard deviation (0.25) ،and a relative weight (96%) for the tool in general. And that the degree of impediments to the application of Yemeni universities for the elements of the research university varied from one field to another ،and was confined between two values ،which are (2.90 and 2.82) ،with an estimate of (large). The research reached a number of recommendations and proposals in this regard.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 4 | Page 562 – 588 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية

ماجد محمد عمر السبئي [1] *
[1]قسم أصول التربية، كلية التربية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
المؤلف: *al.Sabae1982@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. المُعَوِّقَات
2. الجامعات اليمنية
3. المُقَوِّمَات
4. الجامعة البحثية

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية؛ ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وقد تمثلت الأداة اللازمة لجمع البيانات والمعلومات باستبانة مكونة من خمسة مجالات تتضمن (49) فقرة، "وتم تطبيقها على عينة قصدية قوامها (30) خبيرًا" وخلص البحث إلى جملة من النتائج، أهمها: أَنَّ تقديرات الخبراء لدرجة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية كانت بدرجة (كبيرة) بمتوسط حسابي (2.86) وبانحراف معياري (0.25) وبوزن نسبي (96%) للأداة بشكل عام. وأَنَّ درجة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية تباينت من مجال إلى آخر، وانحصرت بين قيمتين، هما (2.90 و2.82)، وبتقدير (كبيرة). وقد توصل البحث إلى جملة من التوصيات والمقترحات بهذا الصدد.

المقدمة:

يتميز العصر الحالي بأنه عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي، والثورة المعلوماتية، التي فرضت على دول العالم العديد من التحديات والتغيرات المتسارعة، التي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات، وفرض ذلك على دول العالم أن تتسابق للحصول على المعرفة، بل وإنتاجها؛ لتملك زمام المبادرة والقيادة.

وفي ظل الانفجار المعرفي والتكنولوجي، والثورة المعلوماتية، أصبح لزامًا على التعليم الجامعي أن يهتم بالبحث العلمي؛ ليكون مستعدًا لمواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة،على الصعيدين المحلي والعالمي؛ وَلِأَنَّ المجتمعات المتقدمة تأكدت أن إحراز التقدم لا يتم إلا بالاهتمام بالبحث العلمي، وامتلاك العقول المفكرة والمبدعين، خاصة في ظل عالم شديد المنافسة، القوي فيه من يمتلك العلم والمعرفة، فالقرن الحادي والعشرون هو قرن المعرفة، ولن يتطور اقتصاد الدول إلا من خلال الاعتماد على المعرفة (حسين ومحمود، 2017، ص. 15). ولذلك اتجهت الأنظار إلى الاهتمام بالوظيفة البحثية للجامعة، ودورها في تحقيق التقدم والازدهار للدول؛ باعتبارها من الوظائف المحورية والرئيسة التي تتعهد بها الجامعات في مختلف المجتمعات، وبقدر ما تبذل الأمم في سبيل إثراء البحث العلمي من جهود وأموال، بقدر ما تتمكن من معطياته وتطبيقاته، وبقدر ما يكون مستوى تقدمها وقوتها في جميع المجالات (عساف، 2016، 337).

لذا ينبغي تأكيد وظيفة الجامعة البحثية كمراكز بحث وتطوير، وعلى دورها الريادي في تحقيق الميزة التنافسية والقدرة على الإبداع والابتكار ،الأمر الذي أحدث تغييرا جوهريا في الوظائف التقليدية للجامعة، وضرورة اتساع وظائفها المعرفية والاجتماعية والاقتصادية، فهي إلى جانب كونها تقدم القاعدة العلمية التي تقوم عليها البحوث العلمية، تقوم بإجراء بحوث هادفة لحل مشاكل بيئية ومجتمعية، فللبحث العلمي أهداف لا تتحقق إلا إذا ارتبطت بالتنمية، لذا لا يمكن فصل الجامعة كمؤسسة بحثية عن دورها كمؤسسة مجتمعية، تسعى لتحقيق التنمية بالمجتمع(نصر، 2004 ، 1252).

وقد أشار حمدان، (2015) إلى أن الرسالة الخاصة بالجامعة البحثية تجمع بين عملية التدريس والبحث العلمي بالجامعات معا، مع عدم الفصل بينهم، وذلك من أجل مواجهة الاحتياجات المتغيرة للمجتمع، فالجامعة البحثية أداة جيدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن التحول من نموذج الجامعة التقليدية إلى نموذج الجامعة البحثية، يتطلب رفع الكفاءة البحثية، وتعزيز الاتصالات بالجامعات الكبرى، وتحقيق الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية العلمية، وتحديث البنية التحتية للعلوم والبحث.

وَتُعَدُّ الجامعة البحثية واحدة من أهم التجارب الرائدة في مجال البحث العلمي التي تتميز ببيئة داعمة للبحث العلمي والاستثمارات الضخمة المستمرة في تطوير التكنولوجيا لخدمته والاعتمادات المالية التي ترصد للبحث العلمي، بهدف تمويل المشروعات البحثية الهادفة لإنتاج منتجات يمكن تسويقها وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع الصناعة التي تشكل

مصدرًا آخر للدخل المخصص للبحث العلمي والتي تستهدف الدفع بقدرتها البحثية إلى الأمام عن طريق الحفاظ على التوازن بين الفكر، والممارسة، والسعي إلى ربط هذه الجامعات بدرجة أكبر من غيرها بالمجتمع العلمي العالمي(الرافعي، 2013، ص. 355).

وللجامعة البحثية دورٌ مجتمعيٌّ، يتمثل في ربط نتائج أبحاثها العلمية باحتياجات المجتمع؛ إذ تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في إحداث التنمية المجتمعية، فالجامعة البحثية هي المجتمع العلمي المناسب لصقل المهارات والقدرات لطلبتها وباحثيها من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، ولا يمكن إغفال أَنَّ مجتمع الأعمال يمارس نشاطه الاقتصادي المحقق للربحية من خلال تطبيق واستثمار نتائج أبحاث أكاديمية سابقة، أعدت واختبرت وطبقت على مستوى القطاعات الاقتصادية (مرزوق، 2017، ص 51-54).

إنَّ البحث العلمي لم يعد درسًا نظريًّا، بل نتائج تعود على المجتمع بالتقدم والرقي، فلا قوة اقتصادية، ولا مشاركة عالمية، ولا وجود في الأسواق الخارجية، ولا قدرة على الصمود والمنافسة إلا من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، فالبحث العلمي في الجامعة وتوجيهه لخدمة المجتمع وتنميته لم يعد ترفًا فكريًّا، بل إنه تكريس للمفهوم السليم للجامعة، المنتج الحقيقي للمعرفة في المجتمع، والمشرف على تطبيقها، وهو الوسيلة التي لا بديل عنها لتطوير الدول، إذا ما توفرت له خطط موضوعة ومحددة بدقة وشاملة ومفصلة، وبعيدة عن العموميات(خضر، 2011، ص. 7).

مشكلة البحث:

تواجه جامعات العالم اليوم على اختلاف توجهاتها تحديات كبيرة تتطلب تطويرًا جذريًّا لتتمكن من أداء رسالتها في ظل بناء مجتمع المعرفة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ويتطلب تحقيق هذه المهمة من الجامعات تحقيق قدر كبير من التوازن بين أنشطة التعليم والبحث والتطوير والابتكار، وذلك لتتوافق مع ما يعرف بالجامعة البحثية (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، 2010، ص. 5). وبالمقابل تعاني الجامعات العربية من الغياب الكامل للمنافسة عالميا؛ بل وفيما بينها بالمعرفة التي تتحول إلى براءات اختراع وكذلك غياب البحوث العلمية الداعمة للإبداع والابتكار، كما يتميز الإنتاج العلمي فيها بكونه ضعيفًا أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمي في الدول المتقدمة (World Intellectual Property Organization "WIPO"، 2015،.(4-1 .p). ويؤكد ذلك ما أشارت إليه الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، أَنَّ هناك فجوة واسعة بين مستوى البحث العلمي العربي والعالمي، وأكدت أَنَّهُ لم يعد مقبولًا أن تبقى جامعاتنا خارج دائرة التطور والمنافسة في البحث العلمي؛ وَأَنَّ عليها أن تضع الاستراتيجيات والخطط التطويرية المنهجية والعلمية الفعلية في مجال البحث العلمي، وتتبناه كنموذج الجامعة البحثية، وغيرها من أجل ردم الفجوة بين البحث العلمي العربي والعالمي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، 2017، ص. 11)

أمَّا وضع الجامعات اليمنية، فلا يختلف عما هو عليه حال الجامعات العربية المناظرة لها، بل قد يكون أكثر

تدنيا، نتيجة لما تمر به البلاد من تقلبات في الوضع السياسي والاقتصادي؛ حيث تؤكد التقارير الرسمية الحكومية، أَنَّ هناك جمودًا سلبيًّا في سياسات التعليم الجامعي بشكل عام (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011، ص. 11)، علاوة على ذلك؛ انحصرت مهمة الجامعات اليمنية في التلقين والتدريس، وتخريج أجيال ليس لديها القدرة على الإبداع والابتكار وإضافة الجديد إلى ما تعلموه داخل الحرم الجامعي، وتدني علاقة الجامعات اليمنية بمحيطها الاجتماعي، وغياب التنظيم البحثي وانعدام التنسيق والتعاون بين المراكز والمؤسسات البحثية على المستوى المحلي والعربي والدولي، فضلًا عن الأعباء الإدارية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والانشغال بها على حساب الدور البحثي، وهذا ما تؤكده بعض الدراسات المحلية، كدراسة كلٍّ من البعداني (2017)، والهبوب والفخري (2018). وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية؟ وقد انبثق من السؤال الرئيس السابق، الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال القيادة والحوكمة من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية؟
2- ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال الموارد البشرية من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية؟
3- ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال البنية التحتية (مادية وتقنية) من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية؟
4- ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال تأمين التمويل واستدامته من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية؟
5- ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال الشراكة البحثية والتعاون الدولي من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال القيادة والحوكمة من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية.
2- التعرف على مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال الموارد البشرية من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية.
3- التعرف على مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال البنية التحتية (مادية وتقنية) من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية.
4- التعرف على مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال

تأمين التمويل واستدامته من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية.

5- التعرف على مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال الشراكة البحثية والتعاون الدولي من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1-يأتي هذا البحث استجابة للاتجاهات العالمية المعاصرة التي تنادي بضرورة التحول نحو الجامعة البحثية الداعمة للإبداع والابتكار بحيث يجعلها جامعات قادرة على مواكبة التغيرات العالمية.

2- يُعَدُّ هذا البحث محاولة متواضعة من الباحث للإسهام في إثراء المكتبات الجامعية اليمنية، والمراكز البحثية، والجهات ذات العلاقة بالبحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على دراسة أبرز مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية، من وجهة نظر وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في جامعة (صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، إب)، خلال العام الجامعي (2023/ 2024).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

أ- المُعَوِّقَات: هي تلك التحديات والمعضلات التي تحد أو تقف حجر عثرة أمام إحداث التغييرات والتحولات المنشودة في التعليم، سواء الخارجية، الناشئة من المتغيرات التي يمر بها المجتمع من أبعاد مؤثراته الدولية والإقليمية، أو الداخلية، النابعة من تعثر استجابة التعليم المواكبة لتغيرات المجتمع (الحاج، 2008 ،ص .7).

يعرفها الباحث إجرائيًا بِأَنَّهَا: مجموعة العوامل المتمثلة بالصعوبات والتحديات، التي تواجه عملية تحول الجامعات اليمنية إلى جامعات بحثية، وتعمل على إضعاف الجامعات اليمنية في إحداث تغيير إيجابي في جميع نواحي الحياة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والتي من شأنها حرمان الإنسان من الرفاه الاجتماعي والعيش الكريم.

ب- الجامعات اليمنية: يعرفها قانون التعليم العالي في المادة (2) من القانون رقم (13) لسنة 2010م بِأَنَّهَا: "كلُّ مؤسسة أكاديمية تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي حكومية أو أهلية أو خاصة تتكون من كليتين على الأقل، شريطة ألا تقل مدة الدراسة فيها لمنح الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس والليسانس) عن أربع سنوات" (وزارة الشؤون القانونية، 2013، ص. 36)

التعريف الإجرائي للباحث:

يتبنى الباحث تعريف الجامعات الوارد في التشريعات والقوانين المشار إليها سابقًا تعريفًا إجرائيًا في البحث الحالي.

ج-المُقَوِّمَات: يعرفها الباحث إجرائيًا بِأَنَّهَا: مجموعة من الشروط والمستلزمات الضرورية التي يلزم توافرها حتى يمكن أن تحول الجامعات اليمنية إلى جامعات بحثية قادرة على أداء أدوارها المنوطة بها تجاه المجتمع من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين والقيادات الأكاديمية والإدارية

د-الجامعة البحثية: يعرفها الرافعي (2013، ص. 154) بِأَنَّهَا: "الجامعة التي تسهم في تنمية الاقتصاد والارتقاء بالمجتمع عن طريق مساعدتها في بناء

الشبكات والنظم الابتكارية في الاقتصاد المحلي مما يجذب لها الاستثمار الأجنبي، وعلى المستوى المؤسسي تُعَدُّ الجامعات البحثية آليات تعزز قدرة الدولة على التنافس في السوق العالمي للتعليم العالي عن طريق حيازة المعرفة المتقدمة، وتكييفها، واستحداثها".

ويعرفها الباحث **إجرائيًّا** بِأَنَّهَا: تحول الجامعات اليمنية الى جامعات بحثية تسعى إلى توليد المعارف والابتكار، وإعداد الباحثين المهرة في التحصيل العلمي العالي والعلوم والتكنولوجيا، للوصول إلى بناء قاعدة أكاديمية داعمة لإنتاج المعرفة وتحقيق الرفاهية والقدرة التنافسية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

1-دراسات تتعلق بتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

أ- دراسة مكرد (2010) بعنوان:"**تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمينية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة**" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية والمعوقات التي تواجهه، والتعرف على أهم الخبرات العالمية الحديثة للجامعات في مجال البحث العلمي وكيفية الاستفادة من هذه الخبرات في تطوير واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الباحث برصد وتحليل بعض الدراسات التي أجريت على الجامعات اليمنية لتعرف واقع البحث العلمي في هذه الجامعات وكذا المعوقات التي تواجهه، ولتطوير هذا الواقع تم رصد الخبرات العالمية الحديثة للجامعات في مجال البحث العلمي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ضعف الأداء البحثي للجامعات اليمنية فما يزال البحث العلمي يمثل نشاطا هامشيا في اهتمام الجامعات مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع فمعظم البحوث التي تجرى تتسم بالفردية تجرى لمجرد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته. تعدد المعوقات التي تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية. هناك اهتماما ملحوظا للبحث العلمي في جامعات الدول المتقدمة لثقة هذه الجامعات بأن للبحث العلمي انعكاسات على الجامعات نفسها من حيث زيادة مواردها بالإضافة إلى انعكاساته على المجتمع بزيادة تقدمه وتطوره.

ب- دراسة البعداني (2017)

بعنوان: "أنموذج مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية"، وهدفت إلى وضع أنموذج مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية بحيث يمكن من ربط البحث العلمي مع حاجات المجتمع وتسخيره لتنفيذ خطط التنمية؛ ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي التركيبي، وقد تمثلت الأداة اللازمة باستبانة مكونة من خمسة مجالات تتضمن (95) فقرة، وقد تمثلت عينة البحث بمجموعة من الخبراء عدهم (30) خبيرًا من جامعتي تعز وإب. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أَنَّ درجة الموافقة على المؤشرات المختلفة التي شملت جميع عناصر الأنموذج المقترح كانت كبيرة، وأخيرًا إعداد الأنموذج المقترح.

ج- دراسة الهبوب والفخري (2018)
بعنوان: "تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"، وهدفت إلى تقديم تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، من خلال التعرف على الأصول الفكرية لمتطلبات مجتمع المعرفة والتعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء هذه المتطلبات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وتوصلت الدراسة إلى: إنَّ الثروة الأكاديمية التي شهدها الفكر الجامعي تتمثل في تبني الجامعة للوظيفة البحثية، وجعلها في طليعة أولويات أنشطتها الأكاديمية التي توجت مؤخرًا بولوج الجامعة مرحلة جديدة في مسيرتها الأكاديمية، تمثلت بنموذج الجامعة البحثية. وإن الجامعات اليمنية عاجزة عن متابعة متطلبات إنتاج المعرفة المتجددة. وأخيرًا إعداد التصور المقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

2- دراسات تتعلق بمعوقات البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

1- دراسة الحدابي (2005)،
بعنوان: معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية كما يراها الباحثون اليمنيون، حيث بلغت عينة الدراسة (110) باحث وباحثة من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء في كلياتها المختلفة، ومن الباحثين في مراكز البحوث في العلوم التطبيقية والإنسانية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الاستبانة أداة لجمع بيانات دراسته، وتوزعت فقراتها ضمن ستة محاور، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج كان أهمها:

[0] وجود العديد من معوقات تمويل البحث العلمي منها: ضعف توافر التمويل اللازم لإجراء البحوث العلمية، وقلة الحوافز المادية والمعنوية للباحثين، وتدني مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.

[1] وجود معوقات تتعلق بالسياسات والتشريعات في البحث العلمي منها: قلة اعتماد البحث العلمي

[2] كأولوية في وضع السياسات وسن القوانين، وضعف الربط بين البحث العلمي وحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية، وعدم استقلالية المراكز البحثية بشكل عام بموازنات مالية.

[3] وجود معوقات تتعلق بمؤسسات البحث العلمي منها: غياب التواصل والتنسيق مع مؤسسات البحث العلمي في العالم، وتدني في توفير الخدمات الحاسوبية، وقلة توافر البيانات الدقيقة المطلوبة لأغراض البحث.

[4] وجود معوقات تتعلق بمناخ البحث العلمي منها: ضعف حركة الترجمة، وتدني الثقة بنتائج البحوث المحلية.

[5] وجود معوقات تتعلق بالباحثين منها: قلة توافر البرامج التدريبية للباحثين، في مهارات البحث التربوي وكذلك في المهارات الحاسوبية.

2- دراسة الشرماني (2007)، بعنوان: **معوقات البحث العلمي التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية بجامعة صنعاء.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية بجامعة صنعاء، كما يراها أعضاء هيئة التدريس أثناء قيامهم بأبحاث ودراسات علمية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع بيانات بحثه، وقد احتوت على (56) فقرة، توزعت إلى خمسة محاور، ضمن مقياس خماسي، وبلغت عينة الدراسة (201) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها:

0. أن جميع محاور الدراسة تمثل عائقًا أمام أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي وكلها مثلت عوائق كبيرة في مقدمتها العائق المتعلق بالإنفاق على البحث العلمي، ومصادر تمويله باستثناء المعوقات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس الذي مثل معوقا متوسطا.

3- دراسات تتعلق بالجامعة البحثية.

أ- دراسة حمدان (2015) بعنوان: "**الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى**"، وهدفت إلى توظيف نموذج الجامعات البحثية الهادف إلى استطلاع حوكمة التعليم العالي في الوطن العربي، ومدى جذب الجامعات العربية المواهب من الطلبة والأكاديميين والباحثين وتركيزها هذه المواهب، ومدى تمتعها بالتمويل الكافي .واشتملت عيّنة الدراسة على 742 أكاديميًّا من 19 دولة عربية، وتوصلت الدراسة إلى أَنَّ الجامعات التي طبّقت أسس الحوكمة الرشيدة وحققت جذبًا وتركيزًا للمواهب لديها، علاوة على توفير التمويل الملائم، استطاعت تحقيق تميّز في جودة مخرجاتها من البحث العلمي والخريجين، وأسهمت في نقل التقنية وتوطينها.

ب- دراسة حسين ومحمود (2017) بعنوان: "**تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا**"، وهدفت إلى وضع تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كيب تاون، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. وتوصلت الدراسة إِلَى عدد من النتائج، أهمها: يحتل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا صدارة جامعات العالم وفقًا لتصنيف (QS) بوصفه جامعة بحثية متميزة. ثم التوصل إلى تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد
ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كيب تاون.

- مناقشة الدراسات السابقة ومدى استفادة البحث الحالي منها:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي والتي شكلت رافدًا مهمًا، وإطارًا معرفيًا، بما اشتملت عليه من مفاهيم وأفكار ونماذج وأساليب ،حيث استفاد الباحث من تلك الدراسات الكثير من الفوائد التي عززت خلفيته النظرية، وبلورت بعض الأفكار و الرؤى المتعلقة بموضوع البحث الحالي، من حيث اختيار وتحديد المشكلة، والإسهام في بناء أداة البحث، وفي الوقت نفسه فإن لهذا البحث ما يميزه من أهداف وخصائص وأساليب عن غيره من الدراسات السابقة ،وبشكل عام فقد تنوعت أهداف ومواضيع ونتائج هذه الدراسات وكذلك مجتمعاتها بينما تكاد تتفق في المنهج والأدوات

المستخدمة. وفيما يلي يوضح الباحث بشيء من الإيجاز موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة.

أولا: من حيث المنهج المستخدم في البحث:

تبين أن أغلب الدراسات استخدمت المنهج الوصفي بشقيه المسحي التحليلي والتطويري؛ لأنه المنهج المناسب لتحقيق أهداف تلك الدارسات إذ أنه لا يتوقف عند وصف الظاهرة فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل النتائج وتفسيرها للوصول إلى الاستنتاجات التي هدفت إليها تلك الدراسات، وبالنسبة للبحث الحالي فقد استخدم المنهج الوصفي بشقيه المسحي التحليلي.

ثانيا: من حيث الأهداف:

يوجد تباين بين الدراسات السابقة من حيث الأهداف:

فالمجموعة الأولى: قد هدفت إلى معرفة الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع، وكذلك معوقات البحث العلمي والتربوي ومشكلاته والتي تحول دون الاستفادة منها، وما أولوياته، وتقييم بعض الأبحاث لفترة معينة، كدراسة الحدابي (2005)، دراسة الشرماني (2007)، دراسة مكرد (2010)، ودراسة (الهبوب، والفخري، 2018).

أما المجوعة الثانية: والتي هدفت إلى معرفة تقييم الجامعة البحثية ومعرفة مصادر تمويلها، وبعضها هدفت إلى بناء تصورات مستقبلية للجامعة البحثية، والتشريعات التعليمية من حيث ادارتها وتمويلها والمجالات البحثية المختارة في هذه الجامعات، كدراسة حمدان (2015)، ودراسة حسين ومحمود (2017)

ثالثا: من حيث مجتمع البحث:

كون البحث الحالي يتم إجراءه في إحدى مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وهي الجامعات اليمنية، فإن ميدان البحث يتشابه مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت الجامعات، كدراسة الشرماني (2007)، دراسة مكرد (2010)، ودراسة (الهبوب، والفخري، 2018)، ودراسة حمدان (2015)، ودراسة أحمد ومحمود (2017).

وتختلف هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة، كون هذه الدراسة أجريت في جامعات أكاديمية بينما بعض الدراسات السابقة أجريت في مؤسسات عامة وخدمية، كدراسة دراسة الحدابي (2005)، ويتحدد مجتمع البحث الحالي بالجامعات اليمنية.

رابعا: من حيث نوع وحجم العينة:

كما هو مؤكد أن عينة البحث تختلف من دراسة لأخرى، نتيجة للمنهج المستخدم ولاختلاف نوعية وحجم المجتمع، وكذلك طبيعة الأهداف التي تسعى البحوث والدراسات لتحقيقها، ولما كانت عينة البحث الحالي قائمة على منهج الطريقة العمدية (القصدية)، في تحديد الخُبراء الأكاديميين والقيادات الأكاديمية والإدارية المشاركين، فان عينة البحث تختلف مع أغلب الدراسات السابقة من حيث نوعية العينة وحجمها، كدراسة مكرد (2010)، **وتتشابه مع بعض الدراسات السابقة في عينة البحث (الخبراء)** والتي تم اختيارها بطريقة القصدية كدراسة البعداني (2017) حيث كان عدد الخبراء (30) خبيرًا ، وكان عدد الخبراء في البحث الحالي (30) خبيرًا من الأكاديميين والقيادات الأكاديمية والإدارية.

أما طريقة اختيارها فإن معظمها تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، والطريقة العشوائية

البسيطة، باستثناء دراسة البعداني (2017)، اعتمدت على أسلوب، (دلفي **Delphi**)، فاستخدمت العينة القصدية ممثلة بالخبراء المشاركين في الدراسة، واتفق البحث الحالي مع دراسة البعداني (2017)، من حيث اختيار العينة.

خامسا: الأداة

اتفقت معظم الدراسات السابقة على استخدام الاستبانة المغلقة، كأداة لجمع البيانات، إلا أن معظم الدراسات تباينت في عدد المجالات، وعدد الفقرات، والمقياس المستخدم، حيث استخدمت معظم الدراسات المقياس الخماسي، فيما استخدمت بعضها مقياسا ثلاثيًا، كدراسة دراسة البعداني (2017)، والبحث الحالي يتفق مع معظم الدراسات السابقة باستخدام الاستبانة المغلقة كأداة لجمع البيانات، فضلًا عن المقياس الثلاثي.

سادسا: أساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت معظم الدراسات السابقة وسائل إحصائية متعددة، وذلك بحسب أهداف البحث ومتغيراته التي تسعى كُل دراسة إلى تحقيقه، واتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الأساليب الإحصائية الآتية:

- معادلات (ألفا – كرو نباخ)، ومعامل ارتباط بيرسون.
- والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

واختلف مع بعض الدراسات في الأساليب الإحصائية الآتية:

- الاختبار التائي "**Test–T**".
- تحليل التباين الأحادي "**WAY – ANOVA ONE**".

سابعا: من حيث نتائج الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة إلى العديد من النتائج التي تباينت وفقًا لأهدافها وطبيعة أغراضها، ولعل الباحث يشير إلى أهم بعض الدراسات منها: دراسة مكرد(2010) ، التي توصلت إلى: ضعف الأداء البحثي للجامعات اليمنية فما يزال البحث العلمي يمثل نشاطا هامشيا في اهتمام الجامعات مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع فمعظم البحوث التي تجرى تتسم بالفردية تجرى لمجرد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته ،و هناك اهتماما ملحوظا للبحث العلمي في جامعات الدول المتقدمة لثقة هذه الجامعات بأن للبحث العلمي انعكاسات على الجامعات نفسها من حيث زيادة مواردها بالإضافة إلى انعكاساته على المجتمع بزيادة تقدمه وتطوره.

ودراسة البعداني (2017)، التي توصلت إلى: أن البحث العلمي في الجامعات اليمنية بحاجة ماسة إلى الرقي به وتطويره لمواجهة الضغوط التنافسية والإصلاحية بكافة أنواعها، كما حددت الدراسة بعض الاعتبارات الواجب على الجامعات اليمنية مراعاتها عند الأخذ بتطبيق هذا الأنموذج.

،ودراسة حمدان (2015)، التي توصلت إلى: أن الجامعات التي طبّقت أسس الحوكمة الرشيدة وحققت جذبًا وتركيزًا للمواهب لديها، علاوة على توفير التمويل الملائم، استطاعت تحقيق تميّز في جودة مخرجاتها من البحث العلمي والخريجين، وساهمت في نقل

التقنية وتوطينها، دراسة أحمد ومحمود (2017)، التي توصلت **إلى** تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كيب تاون من خلال عدة محاور: رؤية الجامعة، رسالتها، أهدافها، سياسة القبول، القيادة الجامعية، البنية التحتية، مصادر التمويل، أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الدراسات العليا والبحوث، العملية التعليمية، البرامج الدراسية، أساليب التقويم.

مما سبق يتضح أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة من حيث دراسة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية، والذي لم يتطرق إليه من قبل، حسب علم الباحث.

ثامنا: مدى استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة:

نتيجة لما تفردت به أغلب الدراسات السابقة، في كونها تناولت أهم الميادين في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)، فقد كانت الفوائد المرجوة منها كثيرة ومتعددة ومن أهمها الآتي:

- التعرف على الأسس النظرية للجامعة البحثية، من حيث المفهوم والأهمية، والنشأة ومبررات التحول الى الجامعة البحثية، وكذلك مُقَوِّمَات الجامعة البحثية. وهو ما ساعد الباحث على تكوين خلفية نظرية هامه عن الجامعة البحثية.
- التعرف على المجالات التي غطتها الدراسات السابقة، ومن ثم حسن اختيار المجالات التي يمكن البحث فيها، وكان لهذا أثره الواضح في تحديد المجالات التي هدفت إليها الدراسة الحالية وهي: **والقيادة والحوكمة، والموارد البشرية، والبنية التحتية المادية والتقنية، وتأمين واستدامة التمويل، والشراكة البحثية والتعاون الدولي.**
- عززت لدى الباحث اختيار المنهج العلمي المناسب للبحث الحالي.
- اختيار الأداة المناسبة للبحث وتحديد متغيراته.
- ساعدت الباحث في بناء وتصميم الاستبانة وتحديد أهم مجالاتها.
- توجيه الباحث نحو العديد من مصادر المعلومات ذات العلاقة بمجال البحث.
- المساعدة في انتقاء الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات.

تاسعا: ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1- تعد الدراسة الحالية الأولى على حد علم الباحث في الجمهورية اليمنية، التي تناولت مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية.

2- أوضحت الدراسة درجة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية.

الإطار النظري للجامعة البحثية:

مفهوم الجامعة البحثية:

يُقصد بالجامعة البحثية تلك الجامعة التي تركز على برامج البحوث المكثفة والشمولية، في كثير من المجالات الأكاديمية والمهنية، وهي بمثابة المؤسسات الأولية التي تقدم المعرفة في جميع المجالات تقريبًا، والتي تحرص على أداء التزاماتها تجاه المجتمع؛ نظرًا لما تتمتع به من قيمة اجتماعية واقتصادية، وذلك من خلال تحويل نتائج البحوث الأكاديمية إلى خدمات ومنتجات ذات قيمة، وتتألف الجامعات البحثية بوصفها أكاديمية من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس الذين يتحملون المسؤولية تجاه المحتوى

الأكاديمي، وقيادة إدارية مسؤولة عن توزيع الموارد، وإدارة المؤسسات الأكاديمية الجامعية التي تدعم أعضاء هيئة التدريس.

نشأة الجامعة البحثية:

إنَّ المتتبع لنشأة الجامعة البحثية، يلاحظ أنها وليدة التفاعل المعقد القائم بين النماذج المتطورة للإنتاج المعرفي والتنمية المؤسسية، وتمتد أصول تلك الجامعة للقرن السابع عشر الميلادي؛ حيث ظهرت معايير العلوم المفتوحة في المؤسسات العلمية والأكاديمية في تلك الفترة، استجابةً لمناهج الجامعة العتيقة التي لا تنطوي على قدر كبير من المعرفة، ويأتي عام 1809م ليحدد البداية الحقيقية لظهور جامعة البحث بهذا المسمى، عندما بدأت فروع مختلفة لجامعة البحث في تثبيت جذورها وفقًا للمنطق العام للعلوم المفتوحة، فكانت جامعة برلين بألمانيا أولى جامعات البحث الألمانية التي نمت بوصفها مؤسساتٍ تضم الآداب والفلسفة الرومانية، بالإضافة إلى العلم النظري والتجريبي الفعال في العلوم المختلفة(المطيري، 2012، ص. 54).

ظلت الجامعات لقرون عديدة معاهد تعليمية تقوم بالتدريس للطلاب، من خلال حضور محاضرات للعلماء البارزين، وفي القرن التاسع عشر بدأت الجامعات الألمانية في جلب العلماء للقيام بأنشطة بحثية، بهدف إنتاج معارف جديدة، وبعد الحرب الأهلية بدأت الجامعات الأمريكية في تبني مفهوم الجامعات البحثية على غرار النموذج الألماني الذي أثبت نجاحه، وتمكنت الجامعات الأمريكية من تحقيق سمعة طيبة من خلال جامعات عالمية المستوى، وترجع فكرة إنشاء جامعة بحثية في النظام التعليمي بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى رغبة الحكومة الأمريكية في تلبية احتياجات الحكومة من المعرفة العلمية الجديدة، وإنتاج الموارد البشرية المدربة تدريبًا جيدًا(brahim،2012، p. 521).

مبررات التحول إلى الجامعة البحثية:

1- التوجه نحو الجودة البحثية: توجد الجامعة البحثية بهدف التجميع التراكمي لأسمى مستويات الجودة البحثية؛ حيث تنتقي أعضاء هيئة التدريس الأكثر قدرة على الإنتاج البحثي، وتختار أبرز طلبة البحث، وتوفر البيئة الأكاديمية والثقافية العالية الجود وإكساب متخرجيها مهارات عالية (جامعة الملك سعود، 1427، ص. 32).

2- تحقيق المنافسة العالمية: تمتلك الجامعات البحثية القدرة على تعزيز التوجه نحو المنافسة العالمية، ووضع استراتيجيات وطنية للتعليم والبحث؛ لِأَنَّ زيادة معدل التنافسية في العالم جعل الجامعات البحثية هدفًا ووسيلة؛ لتنمية القدرة على إنتاج سلع وخدمات تنافس الأسواق العالمية، وتحقق مستويات معيشة عالية؛ حَيْثُ إِنَّ التنمية الحقيقية لا تتم إِلَّا من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة وإنتاج البحوث العلمية المتقدمة، وَمِنْ ثَمَّ تحقيق التنافسية والتميز.

3- تعزيز القدرة على الابتكار: تُعَدُّ الجامعات البحثية المحرك الأساسي للابتكار؛ فهي المصدر الرئيس للعلوم وابتكار التكنولوجيا الذي يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم عبر اقتصاد المعرفة، فهي تهيئ المنظومة الجامعية للمنافسة على الساحة العالمية، من خلال الموازنة بين أدائها البحثي وأدائها الموجه نحو المجتمع، فالبحوث التطبيقية في الجامعات البحثية سرعان ما تتحول إلى منتجات

وخدمات تطرح في السوق، وهو ما يفتح الأبواب أمام الجامعات البحثية نحو مزيد من الإبداع والابتكار في كافة المجالات (حسين، 2017، ص. 17-35).

أهمية الجامعة البحثية:

1- التلمذة البحثية: يستند التدريب البحثي في الجامعات البحثية إلى نموذج التلمذة الصناعية؛ حيث يتعلم الطلبة من خلال العمل عن كثب مع الباحثين ذوي الخبرة؛ إذ يتعاون الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس لتصميم مشاريعهم الخاصة. وتضمن هذه الطريقة مشاركة مع الطلبة في جميع جوانب المشروع، وتوفير شعور "الملكية"، وكذلك توفير فرص الاطلاع على الفكر العلمي عالي المستوى، وتقدم للطلبة فرص واسعة ومتعددة لاستكشاف براعتهم وإبداعهم، ولكن مع التحكم والسيطرة على اتجاه الأنشطة، بحيث لا تخرج عن النطاق المحدد للبحث.

2- التميز البحثي: يُعَدُّ التميز البحثي من الموضوعات التي تهتم بها الجامعات البحثية، ويتحقق التميز الأكاديمي في المجال البحثي، من خلال تشجيع إجراء البحوث على المستوى الدولي والمشاركة في نقل المعرفة، ودعم القيادة لذلك من خلال رصد مكافآت للنشر الدولي، وتطوير جودة البحوث من الناحية النوعية في مجالات متعددة، وتشجيع البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، وتسويق البحوث الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، ودعم المشروعات التنافسية (فخور، 2009، ص. 122).

3- تثمين نتائج البحث العلمي: يشكل النشاط البحثي العلمي الذي يقوم به العلماء والباحثون في الجامعات البحثية مصدر قوة أساسية في تقدم المجتمعات؛ حيث تُعَدُّ منظومة البحث العلمي والتكنولوجي المصدر الأساسي في تطوير الوضع القائم في المجتمعات، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، ولا يقاس الإنتاج العلمي في الجامعات البحثية بعدد الأبحاث التي يتم إنجازها، ولكن بالقدر التي تسهم به في تغيير المجتمعات من خلال توظيف نتائجها، وبقدر إيمان القيادات بأهمية المخرجات البحثية في دفع مسيرة التنمية(مرزوق، 2017، ص. 51).

مُقَوِّمَات الجامعة البحثية:

1-مُقَوِّمَات القيادة والحوكمة:

أ- القيادة: تتميز القيادات الأكاديمية في الجامعة البحثية بالقدرة على التأثير الإيجابي في الأفراد في بيئة العمل، والقدرة على تطوير أساليب العمل وتحفيز جميع الأفراد نحو مزيد من الفاعلية والابتكار والإبداع، عن طريق التفاعل معهم واستثمار إمكاناتهم، وتوفير المناخ المثالي الذي يتسم بالعلاقات الإنسانية الإيجابية؛ لتسهيل أداء رسالتها وحفز أعضاء هيئة التدريس والباحثين للعمل كمستشارين خارجيين ومدربين، ليكون ذلك وسيلة لإكمال ما تعلموه من خلال خبراتهم المهنية (حمدان، 2015، ص. 74)

ب- الحوكمة: من الشروط المهمة لنجاح الجامعة البحثية هو الإطار التنظيمي الكامل، والبيئة التنافسية، ودرجة الاستقلالية الأكاديمية والإدارية التي تتمتع بها تلك الجامعات، والتي تعزز المنافسة والبحث العلمي غير المقيد، والتفكير الناقد، والإبداع والابتكار، ونتيجةً لذلك فهي تستطيع أن تدير مواردها بكفاءة ومرونة، وفي الوقت ذاته تستجيب بسرعة لمطالب السوق العالمي سريع التغير (سالمي، 2010، ص. 26).

2-مُقَوِّمَات بشرية:

أ- أعضاء هيئة تدريس متميزون: يُعَدُّ أعضاء هيئة التدريس من العناصر المهمة في الجامعة البحثية؛ الأمر الذي يتطلب معارف ومهارات أكثر إبداعية في

العملية البحثية، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ هناك معايير لاختيار أعضاء هيئة التدريس الذين تعتمد عليهم الجامعة البحثية، ومنها: أن يكونوا من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، ولديهم سيرة ذاتية مشرفة من الإنجاز العلمي. كما تسعى الجامعة البحثية إلى تحقيق الأمن الوظيفي للأفراد، وتقديم الحوافز التشجيعية لهم كنوع من الدعم المادي والمعنوي، لضمان استمرار النجاح في حياتهم المهنية، وذلك في ظل ندرة المواهب البحثية (Lombardi et al،2017، p. 12-13) .

ب- طلبة بحث ودراسات عليا متميزون: تتميز الجامعات البحثية بجودة مخرجاتها من البحث العلمي؛ حيث يتميز متخرجوها بالقدرة على البحث العلمي، وهو ما يزيد في فرص توظيفهم بعد تخرجهم، وتلجأ الجامعة إلى مجموعة من المؤشرات الأكاديمية في اختيار طلبة البحث، مثل: الدرجات العليا في سجلات الامتحانات، وتقييم الإمكانات البحثية للطلبة المتقدمين في الدراسات العليا، وفي الوقت ذاته يقوم أعضاء هيئة التدريس بتخصيص وقتهم لتدريب طلبة الدراسات العليا الجدد، من أجل زيادة فاعلية العملية التعليمية في الجامعات البحثية، والحفاظ على طلبة الدراسات العليا المدربين لأطول فترة ممكنة (Desai et al، 2008، p. 137).

3-مُقَوِّمَات البنية التحتية (المادية والتقنية) (ياقوت، 2007، ص. 76-77):

أ- المُقَوِّمَات المادية: يُعَدُّ توافر البنية التحتية في الجامعة البحثية من المُقَوِّمَات الأساسية التي تساعد على تحقيق البحث العلمي، فبدونها لا يمكن أن يتم العمل البحثي، وتتضمن البنية التحتية مختبرات بحثية مجهزة بتجهيزات أساسية، وقاعات مخصصة للندوات والنقاش العلمي للباحثين وطلبة الدراسات العليا، والتجهيزات والمعدات المخبرية العامة، والتجهيزات الأساسية عالية التكاليف، وهي تخدم عددًا معينًا من التخصصات الدقيقة، وهي ضرورية لإتمام البحوث العلمية، والتجهيزات البرمجية والحاسوبية، والمكتبات بما تضم من كتب ومراجع ودوريات، سواء ورقية أو إلكترونية.

ب- المُقَوِّمَات التقنية: ويقصد بها كل ما يجب أن توفره الجامعة البحثية من شروط وعناصر، تمكنها من توفير البيئة التكنولوجية المواتية للعمل البحثي والأكاديمي، مثل: نقل التقنية وتوطينها، وبناء المستودعات المعرفية الرقمية، والتدريب على الاستخدام الإبداعي لتكنولوجيا المعلومات.

4-مُقَوِّمَات التمويل:

تحتاج الجامعات البحثية إلى تمويل كبير، فالمطالب الخاصة بتحقيق المنافسة الدولية ترفع من تكاليف البحث إلى مستويات عالية، وَمِنْ ثَمَّ تسعى الجامعات البحثية للبحث عن مصادر بديلة للتمويل الحكومي، بما يساعدهم على التكيف مع تحديات البيئة المتغيرة، والسعي لتطبيق نموذج الحلزون الثلاثي Triple Helix الذي يشير لهذه العلاقة الجديدة بين التعليم العالي والصناعة والحكومة، وَمِنْ ثَمَّ توفير مرونة جديدة للجامعات البحثية للعمل مع الكيانات الصناعية المحلية أو العالمية، وَمِنْ ثَمَّ الحصول على تمويل خاص من الصناعة والمنظمات غير الربحية. والبحث عن آليات التمويل القائمة على السوق أو الموجهة نحو الأداء (Mohrman، et al، 2008، p. 10-11).

5-مُقَوِّمَات الشراكة البحثية والتعاون الدولي:

يُقصد بالشراكة البحثية علاقات التعاون والتحالف التي تتم بين الجامعة بكامل مكوناتها البشرية والفكرية والمادية، وبين القطاع الخاص في مجالات البحث العلمي التي يتفق عليها الطرفان، بحيث تتحقق المنفعة المتبادلة، وَمِنْ ثَمَّ تُعَدُّ الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص من القضايا المهمة للنهوض بالاقتصاد القومي وتطويره، وتحقيق أهداف التنمية المجتمعية، وتحقق الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص العديد من المنافع المشتركة لأطرافها، وفي الوقت ذاته تضع الجامعات القواعد واللوائح التي تحكم عملية الشراكة لحماية حقوق الملكية الفكرية لابتكارات الجامعات، وإضفاء البعد الدولي على أنشطة البحث العلمي وامتلاك ميزة تنافسية تؤهلها لاجتذاب المتميزين، وفتح قنوات التواصل للاستفادة من خبرات الجامعات العالمية عن طريق التعاون الدولي وبرامج التوأمة، والتبادل العلمي(القبارى، 2018، 9).

منهجية البحث وإجراءاتها:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كميًّا وكيفيًا حول مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين.

1-مجتمع البحث وعينته:

نظرًا لتشتت أفراد مجتمع البحث، واتساع نطاقه، تكون مجتمع البحث وعينته من مجموعة من الخُبراء الأكاديميين العاملين في عدد من الجامعات اليمنية، تم اختيارهم بطريقة قصدية؛ إذ بلغ عدد أفراد عينة البحث (30) خبيرًا.

2-أداة البحث وإجراءات إعدادها:

اقتضت طبيعة المشكلة البحثية، الاعتماد على الاستبانة المغلقة بوصفها أداة لجمع البيانات والمعلومات.

3-صدق الأداة:

بعد أن تم بناء الاستبانة في صورتها المبدئية تم عرضها على المختصين من الأكاديميين في الجامعات اليمنية، وعددهم (23) محكمًا من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعة البحثية، والإدارة العامة، وأصول التربية، والقياس والتقويم وعلم النفس، واللغة العربية، وذلك للحكم على مدى كفاءة الاستبانة وفاعليتها في جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث. وبناء على ملاحظات الخبراء المحكمين عدل الباحث تعديلًا بسيطًا في بعض الفقرات وتعديلا جوهريا في البعض الاخر، وبلغت نسبة اتفاق المحكمين على أداة البحث الاستبانة 87% ، وتعد هذه النسبة صالحة اتفاقا مع رأي (بلوم) في هذا الصدد مفاده إذا حصلت نسبة الاتفاق بين المحكمين على 75% فأكثر يمكن الارتياح من حيث صدق القياس (بلوم، 1983م)، المشار اليه في (البعداني، 2017، ص. 16-17).وأصبح عدد فقرات الأداة بصيغتها النهائية (49) فقرة موزعة بين (5) مجالات كما هو مبين في الجدول (1).محكمًا من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعة البحثية، والإدارة العامة، وأصول التربية، والقياس والتقويم.

جدول (1) يبين مجالات وفقرات الأداة

م	المجالات	عدد الفقرات
1	مُعَوِّقَات القيادة والحوكمة	10
2	مُعَوِّقَات الموارد البشرية	9
3	مُعَوِّقَات البنية التحتية (المادية	10
4	مُعَوِّقَات تأمين التمويل	10
5	مُعَوِّقَات الشراكة البحثية	10
	الإجمالي	49

1- ثبات الأداة:

استخدم الباحث طريقة التجزئة النصفية للفقرات الفردية والزوجية، وكذلك معادلة ألفا كرونباخ للأداة بشكل عام كما هو مبين في الجدول (2).

جدول (2) يبين معاملات ثبات الأداة.

م	المجال	قيمة	قيمة معامل
1	مُعَوِّقَات القيادة	0.89	0.86
2	مُعَوِّقَات الموارد	0.90	0.84
3	مُعَوِّقَات البنية	0.83	0.82
4	مُعَوِّقَات تأمين	0.93	0.85
5	مُعَوِّقَات الشراكة	0.91	0.87
	للأداة بشكل عام	0.93	0.85

- إجراءات تطبيق الأداة:

إجراءات تطبيق الأداة:

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وإخراجها بصورتها النهائية، قام الباحث بالنزول الميداني، وتم توزيع الاستبانة على (30) من الخُبراء المختصين في جامعة (صنعاء وعدن وتعزو حضرموت وإب)، مع بداية شهر فبراير (2021/ 02/ 1)، وحتى نهائية مارس (2021/ 03/ 31)، ومن ثم تمت متابعة واسترجاع الاستبانات من أفراد عينة البحث التي تم الاستجابة عليها، وعلى مدى شهرين من التوزيع والمتابعة، استرجع الباحث (24) استبانة من أصل (30)، بنسبة (80%) من إجمالي حجم العينة المختارة، وعليه تم الاكتفاء بالاستبانات المسترجعة والصالحة لعملية التحليل الإحصائي.

عرض النتائج الميدانية ومناقشتها:

- النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للبحث ومفاده: ما درجة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة؛ وللتحقق من ذلك استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمؤشرات إجمالي المجالات الرئيسة بشكل عام، وتم التوصل إلى النتائج كما هو موضح في الجدول (3) الآتي:

جدول (3)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء بحسب إجمالي المجالات الرئيسة للأداة ككل

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
1	مُعَوِّقَات القيادة والحوكمة	3	2.85	0.29	95%	كبيرة
2	مُعَوِّقَات الموارد البشرية	4	2.82	0.30	94%	كبيرة
3	مُعَوِّقَات البنية تحتية (المادية والتقنية)	2	2.87	0.25	96%	كبيرة
4	مُعَوِّقَات تأمين التمويل واستدامته	1	2.90	0.22	97%	كبيرة
5	مُعَوِّقَات الشراكة البحثية والتعاون الدولي	3	2.85	0.29	95%	كبيرة
	إجمالي المتوسط العام		2.86	0.25	96%	كبيرة

يتضح من الجدول السابق، أَنَّ النتيجة الإجمالية لمُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية كانت بدرجة (كبيرة) وبمتوسط حسابي (2.86) وبانحراف معياري (0.25) وبوزن نسبي (96%) للأداة بشكل عام، وقدرت درجة المُعَوِّقَات الكلية في الجامعات اليمنية بشكل عام بدرجة " كبيرة "، وهي نتيجة واقعية من وجهة نظر الباحث، مقارنة مع عدة عوامل رئيسة خارجية كوضع اليمن السياسي وانعكاساته السلبية ماليًا على الجامعات وعلى المجتمع المحلي بشكل عام، وداخلية كعامل المدى الزمني لعمر الجامعات اليمنية؛ إذ ليس طويلًا بما يكفي لِأَنَّ تتغلب على هذه المُعَوِّقَات.

أما على مستوى المجالات الخمسة الرئيسة للأداة في هذا المحور، فقد كانت النتيجة كالآتي:

إِنَّ جميع المجالات في هذا المحور التي تمثل أبرز مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية قد نالت درجة إعاقة (كبيرة) مع وجود بعض التفاوت في قيمها الإحصائية؛ حيث جاء المجال المتعلق بمُعَوِّقَات تأمين التمويل واستدامته، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (2.90) وانحراف معياري (0.22) وبوزن نسبي (97%). وجاء المجال الخاص بمُعَوِّقَات البنية تحتية (المادية والتقنية) في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (2.87) وانحراف معياري (0.25) وبوزن نسبي (96%)، أما المجالين المتعلقين بالقيادة والحوكمة والشراكة البحثية والتعاون الدولي فقد حصلا على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (2.85) وبانحراف معياري (0.29) وبوزن نسبي (95%). وجاء المجال الخاص بالموارد البشرية في المرتبة الرابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي مقداره (2.82) وبانحراف معياري (0.30) وبوزن نسبي (94%).

1-النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول للبحث: ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال القيادة والحوكمة من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية، حيث احتل المرتبة الثالثة؛ إذ حصل على متوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (0.29) ونسبة اتفاق (95%) وبدلالة لفظية (كبيرة)، كما هو موضح في الجدول (4) الآتي:

جدول (4)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء في مجال القيادة والحوكمة

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
1	ضعف القناعة لدى القيادات العليا بأهمية التحول نحو الجامعة البحثية الملبية للتنمية المستدامة.	1	2.86	0.35	95%	كبيرة
2	تدني ترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار لدى الباحثين من قبل قيادة الجامعة.	1	2.86	0.35	95%	كبيرة

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
3	ضعف تطبيق اللوائح التي تنظم الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة.	1	2.86	0.35	95%	كبيرة
6	عجز القيادة الجامعية عن توفير وسائل حديثة للنمو المهني المواكب للإبداع والابتكار.	1	2.86	0.35	95%	كبيرة
7	ضعف اهتمام القيادات الجامعية بالتطوير التنظيمي للعاملين بما يحقق لديهم الإبداع والابتكار .	1	2.86	0.35	95%	كبيرة
4	عدم تطبق المعايير العلمية في اختيار القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة.	1	2.86	0.35	95%	كبيرة
5	ضعف تطبق الجامعة معايير الجودة في جميع وظائفها الأكاديمية والإدارية.	2	2.82	0.39	94%	كبيرة
9	تجاهل قيادة الجامعة الباحثين المبدعين وعدم وضعهم بمراكز وظيفية تتناسب مع قدراتهم العلمية.	2	2.82	0.39	94%	كبيرة
8	ضعف اهتمام قيادة الجامعة بتطوير العمليات الأكاديمية والإدارية وفقًا لمتطلبات الجامعة البحثية .	2	2.82	0.39	94%	كبيرة
10	تدني تشجيع قيادة الجامعة الباحثين على استخدام التكنولوجيا الحديثة للحصول على المعرفة وتبادلها.	2	2.82	0.39	94%	كبيرة
	إجمالي المجال		2.85	0.29	95%	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ جميع فقرات مجال القيادة والحوكمة الذي يتضمن (10) فقرة، قد تراوحت ما بين (2.86-2.82)، فكانت أعلى قيمة للفقرة (1) التي تنص على: " ضعف القناعة لدى القيادات العليا بأهمية التحول نحو الجامعة البحثية الملبية للتنمية المستدامة"؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.86) وبانحراف معياري (0.35) ونسبة اتفاق (95%)، وهي قيمة تشير إِلَى أَنَّ مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى أَنَّ قيادة الجامعات اليمنية لم ترسخ في وظائفها وتوجهاتها عملية مواكبة التطورات الحديثة بما يمكنها من تحول تلك الجامعات إلى الجامعة البحثية، بالإضافة إلى أَنَّ الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلد انعكس تأثيرها في جميع مؤسسات الدولة، ومنها الجامعات؛ وهو ما يمثل عائقًا أمام قياداتها في إحداث عملية تحولها إلى جامعة بحثية.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة (10) التي تنص على: " تدني تشجيع قيادة الجامعة الباحثين على استخدام التكنولوجيا الحديثة للحصول على المعرفة وتبادلها"؛ إذ حصلت

على متوسط حسابي (2.82)، وانحراف معياري (0.39) ونسبة اتفاق (94%)، وهي قيمة تشير إلى أَنَّ الدلالة اللفظية لمضمون الفقرة تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى الإدراك الناقد لأفراد العينة لدور الجامعة في مواكبة حضارة العصر وَأَنَّ هناك قصورًا في أدائها لدورها القيادي في عملية التثقيف والتطوير والتنوير للباحثين، وضعفها في تمكين الباحثين من استخدام التكنولوجيا الحديثة للحصول على المعرفة.

2- النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني للبحث: ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال الموارد البشرية من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية، حيث احتل المرتبة الرابعة؛ إذ حصل على متوسط حسابي (2.82)، وبانحراف معياري (0.30) ونسبة اتفاق (94%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، كما هو موضح في الجدول (5) الآتي:

جدول (5)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء في مجال الموارد البشرية

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
1	ضعف قدرات الجامعة على تأهيل كوادرها البحثية وتدريبهم على الإبداع والابتكار.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
2	عدم استقطاب الجامعة طلاب وباحثين دوليين موهوبين يمتلكون مهارات الإبداع والابتكار.	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
8	ضعف تأهيل الجامعة الباحثين على طريقة كتابة المشروعات البحثية التي تؤهلهم للنشر في المجلات العلمية الدولية.	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
4	عجز العاملون عن تقديم حلول مبتكرة وإبداعية للمشاكل التي تواجههم في مجالات أعمالهم.	2	2.82	0.39	94%	كبيرة
3	عدم توفير الجامعة منح بحثية للباحثين المبدعين لتمويل مشاريعهم البحثية.	2	2.82	0.50	94%	كبيرة
6	ضعف تحفيز الجامعة الباحثين على الإبداع والابتكار.	2	2.82	0.50	94%	كبيرة
5	عدم تشجيع الجامعة أعضا هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات العلمية على المستوى الدولي	3	2.77	0.43	92%	كبيرة
7	عجز الجامعة عن إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس الباحثين للتطبيق الميداني لنتائج البحوث العلمية.	4	2.73	0.55	91%	كبيرة
9	ضعف تمكين الجامعة الباحثين من تدويل نتائج البحث وربط الترقيات بالأبحاث التي تناقش عالميًا.	4	2.73	0.55	91%	كبيرة
	إجمالي المجال		2.82	0.30	94%	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ جميع فقرات مجال الموارد البشرية الذي يتضمن (9) فقرات، قد تراوحت ما بين (2.91-2.73)، فكانت أعلى قيمة للفقرة(1) التي تنص على: "ضعف قدرات الجامعة على تأهيل كوادرها البحثية وتدريبهم على الإبداع والابتكار"؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (0.29) ونسبة اتفاق (97%) وهي قيمة تشير إِلَى أَنَّ مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى عدم توفر بيئة تنظيمه داعمة للإبداع والابتكار في الجامعات اليمنية، وغياب البرامج التدريبية في الجامعة لتأهيل كوادرها البحثية في ضوء معايير الجودة ومتطلبات إدارة المعرفة والإدارة الإلكترونية، والأبرز من ذلك غياب النماذج الحديثة كالجامعة البحثية والجامعة الافتراضية.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة (9) التي تنص على: " ضعف تمكين الجامعة الباحثين من تدويل نتائج البحث وربط الترقيات بالأبحاث التي تناقش عالميًا."؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.73)، وبانحراف معياري (0.55) ونسبة اتفاق (91%)، وهي قيمة تشير إلى أَنَّ الدلالة اللفظية لمضمون الفقرة تمثل درجة إعاقة كبيرة ، وفقًا لإجابات عينة البحث. ويعزى ذلك إلى غياب البرامج المعرفية الحديثة التي تهدف إلى تنمية مهارات الباحثين قي تدويل نتائج أبحاثهم بما يواكب التطورات والتغيرات المعرفية، بالإضافة إلى غياب سياسة تشجيع الباحثين على نشر نتائج أبحاثهم داخليًا وخارجيًا.

3-النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث للبحث: ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال البنية التحتية (مادية وتقنية) من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية، حيث احتل المرتبة الثانية؛ إذ حصل على متوسط حسابي (2.87)، وبانحراف معياري (0.25) ونسبة اتفاق (96%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، كما هو موضح في الجدول(6) الآتي:

جدول (6)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء في مجال البنية التحتية (مادية وتقنية)

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
1	تفتقر الجامعة لبنية تحتية جاذبة لإقامة الأبحاث الصناعية.	1	2.95	0.21	98%	كبيرة
2	عدم امتلاك الجامعة حاضنات إبداعية وابتكارية لتشجيع البحوث القائمة على التكنولوجيا والابتكار.	1	2.95	0.21	98%	كبيرة
5	قلة توفر المختبرات البحثية المجهزة بتجهيزات أساسية داخل الجامعة.	2	2.91	0.29	97%	كبيرة
8	تفتقر الجامعة لمكتبة رقمية تضم مراجع وكتب ودوريات ووسائل علمية حديثة.	3	2.86	0.35	95%	كبيرة

4	تفتقر الجامعة للأنظمة الإلكترونية لخزن المعرفة ونقلها إلى المستويات الوظيفية ذات العلاقة.	3	2.86	0.35	95%	كبيرة
7	تفتقر الجامعة لقاعات مخصصة للندوات والنقاش العلمي للباحثين وطلاب الدراسات العليا.	3	2.86	0.35	95%	كبيرة
9	ندرة اتاحة الجامعة المعلومات البحثية الكترونيًا بحرية وشفافية للمستفيدين على النطاق المحلي والإقليمي.	3	2.86	0.35	95%	كبيرة
3	ضعف استخدم الجامعة تقنيات الاتصالات الحديثة في أداء وظائفها على مختلف وحداتها التنظيمية.	4	2.82	0.50	94%	كبيرة
6	ندرة الأنظمة المعلوماتية التي تسهل خدمات المستفيدين داخل الجامعة وخارجها.	5	2.77	0.53	92%	كبيرة
10	عدم امتلاك الجامعة مكاتب لنقل التكنولوجيا ومنح التراخيص للشركات الراغبة في الاستثمار معها.	5	2.77	0.53	92%	كبيرة
	إجمالي المجال		2.87	0.25	96%	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ جميع فقرات مجال البنية التحتية (مادية وتقنية) الذي يتضمن (10) فقرات، قد تراوحت ما بين (2.95– 2.77)، فكانت أعلى قيمة للفقرة (1) التي تنص على: " تفتقر الجامعة لبنية تحتية جاذبة لإقامة الأبحاث الصناعية"؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.95) وبانحراف معياري (0.21) ونسبة اتفاق (98%)، وهي قيمة تشير إِلَى أَنَّ مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى أَنَّ الجامعات اليمنية لا يتوفر فيها الحد الأدنى من التقنيات والتكنولوجيات والمختبرات والمعامل الحديثة التي يمكن الاستفادة منها لإقامة الأبحاث الصناعية.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة (10) والتي تنص على:" عدم امتلاك الجامعة مكاتب لنقل التكنولوجيا ومنح التراخيص للشركات الراغبة في الاستثمار معها"؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.77) وبانحراف معياري (0.53) ونسبة اتفاق (92%)، وهي قيمة تشير إلى أَنَّ الدلالة اللفظية لمضمون الفقرة تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى أَنَّ الجامعات اليمنية تعاني من نقص الإمكانات اللازمة لإجراء البحوث المتقدمة من مكتبات ومعامل وأجهزة، كما تعاني من قصور في قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث العلمي وعدم وجود وحدات إدارية لتسويق وتجارة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر البحوث العلمية وتسويقها داخليًا وخارجيًا.

4–النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع للبحث: ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال تأمين التمويل واستدامته من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية؛ حيث احتل المرتبة الأولى؛ إذ حصل على متوسط حسابي (2.90) وبانحراف معياري (0.22) ونسبة اتفاق (97%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، كما هو موضح في الجدول (7) الآتي:

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء في مجال تأمين التمويل واستدامته

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
1	توقف الدعم الحكومي لمواجهة نفقات البحث العلمي.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
6	ضعف تدريب الكادر المالي والإداري داخل الجامعة.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
2	تعتمد الجامعة على مصادر التمويل الداخلية فقط من خلال الرسوم الدراسية لطلاب الدراسات العليا والرسوم الأخرى ذات الصلة.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
10	عدم تقديم الجامعة دعم مالي لمشاركة الباحثين في مؤتمرات البحوث التطويرية والابتكارية.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
5	سوء الاستغلال الجيد للموارد المالية المتاحة للجامعة لتحقيق الميزة التنافسية في أدائها الأكاديمي.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
8	عدم تمتع الجامعة باستقلال مالي وإداري داعم للتحول إلى الجامعة البحثية.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
3	تفتقر الجامعة لصندوق خاص بالبحث العلمي؛ لدعم الباحثين بالمجالات التطوير والابتكار.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
7	ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة للتقليل من ظاهرة الفساد المالي والإداري داخل الجامعة.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
4	عدم وجود أصول وقفية للجامعة تسهم في الإيرادات اللازمة للتحول نحو الجامعة البحثية.	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
9	عدم إقامة الجامعة لقاءات دورية مع المجتمع المحلي ورجال الأعمال للاستفادة من التبرعات المالية.	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
	إجمالي المجال		2.90	0.22	97%	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ جميع فقرات مجال تأمين التمويل واستدامته الذي يتضمن (10) فقرات، قد تراوحت ما بين (2.91– 2.86)، فكانت أعلى قيمة للفقرة (1) التي تنص على: " توقف الدعم الحكومي لمواجهة نفقات البحث العلمي"؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (0.29) ونسبة اتفاق (97%)، وهي قيمة تشير إِلَى أَنَّ مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى ما تمر به البلاد من حروب نتج عنها توقف الدعم المالي للجامعات بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص، وعدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي يمكن في ضوئها تحديد موازنة للبحث العلمي تتناسب مع غاياتها وأهدافها الاستراتيجية، وتوقف الدعم المالي لمشاركة الباحثين

في المؤتمرات العلمية المحلية والخارجية، وعدم وجود رؤية لتفعيل دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة (9) التي تنص على: " عدم إقامة الجامعة لقاءات دورية مع المجتمع المحلي ورجال الأعمال للاستفادة من التبرعات المالية "؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.86) وبانحراف معياري (0.35) ونسبة اتفاق (95%)، وهي قيمة تشير إلى أَنَّ الدلالة اللفظية لمضمون الفقرة تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى وجود انفصام بين الجامعات والمجتمع المحلي ورجال الأعمال للاستفادة من التبرعات المالية، وضعف اهتمام معظم الجامعات بدراسة وتحليل احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي، وافتقار الجامعات إلى معايير وأساليب لقياس رضا العملاء عن خدماتها وبرامجها، كل هذا نتج عنه غياب الدعم المالي من قبل المجتمع والقطاع الخاص للجامعة.

5- النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس للبحث: ما مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية في مجال الشراكة البحثية والتعاون الدولي من وجهة نظر الخُبراء الأكاديميين العاملين في الجامعات اليمنية، حيث احتل المرتبة الثالثة؛ إذ حصل على متوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (0.29) ونسبة اتفاق (95%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، كما هو موضح في الجدول(8) الآتي:

جدول (8)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء في مجال الشراكة البحثية والتعاون الدولي

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
5	عدم وجود قواعد ولوائح تحكم عملية الشراكة لحماية حقوق الملكية الفكرية لابتكارات الجامعة.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
7	عدم استفادة الجامعة من الشراكة المجتمعية في توفير موارد مالية إضافية.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
4	غياب آليات التواصل بين قيادة الجامعة والمجتمع المحلي والإقليمي والدولي.	1	2.91	0.29	97%	كبيرة
6	عدم تبني الجامعة عقود الشراكة البحثية مع القطاعات الصناعة والخدمية داخليًا وخارجيًا	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
8	عدم وجود الشراكة في إنتاج البحوث العلمية المشتركة بين الباحثين في الجامعة ومؤسسات الإنتاج.	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
3	غياب التوجه لدى الجامعة لإقامة مؤتمرات علمية وندوات وورش عمل لتبادل الخبرات بين الباحثين.	2	2.86	0.35	95%	كبيرة
2	غياب برامج الزمالة والتفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس لاستقطاب الأكفاء منهم	2	2.86	0.35	95%	كبيرة

رقم الفقرة	المؤشرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإعاقة
9	ندرة إقامة الجامعة مشروعات بحثية بالتعاون مع الجامعات العربية والإقليمية والدولية.	2	2.82	0.50	94%	كبيرة
10	قلة الخبرات اللازمة لدى الجامعة لتباع سياسة التعاون بينها وبين الجامعات في مجال المشروعات البحثية	3	2.77	0.53	92%	كبيرة
1	غياب الشراكة بين الجامعة والمنظمات المحلية والإقليمية الدولية لتبادل الخبرات البحثية.	3	2.77	0.53	92%	كبيرة
	إجمالي المجال		2.85	0.29	95%	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ جميع فقرات مجال الشراكة البحثية والتعاون الدولي الذي يتضمن (10) فقرات، قد تراوحت ما بين (2.91- 2.77)، فكانت أعلى قيمة للفقرة (5) التي تنص على: " عدم وجود قواعد ولوائح تحكم عملية الشراكة لحماية حقوق الملكية الفكرية لابتكارات الجامعة"؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.29) ونسبة اتفاق (97%)، وهي قيمة تشير إِلَى أَنَّ مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل درجة إعاقة كبيرة. ويعزى ذلك إلى أَنَّ الجامعات اليمنية تفتقر للقواعد واللوائح التي تحكم عملية الشراكة لحماية حقوق الملكية الفكرية لابتكارات الجامعات وكذلك غياب الشراكة بين الجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لتبادل الخبرات البحثية.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة(1) التي تنص على: " غياب الشراكة بين الجامعة والمنظمات المحلية والإقليمية الدولية لتبادل الخبرات البحثية."؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (2.77) وبانحراف معياري(0.53) ونسبة اتفاق (92%)، وهي قيمة تشير إلى أَنَّ الدلالة اللفظية لمضمون الفقرة تمثل درجة إعاقة كبيرة ، يشير التأمل في واقع الشراكة البحثية بين الجامعة والمنظمات المحلية والإقليمية الدولية إلى غياب هذه الشراكة ،مما أدى إلى عزل الجامعات اليمنية عن محيطها المجتمعي واحتياجاته ،وكذلك عدم وجود انفتاح متبادل بين الجامعات والمؤسسات الدولية، فضلًا عن غياب اتفاقيات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل المحلية والدولية ،وغياب النظم واللوائح المنظمة للشراكة بين الطرفين

النتائج:

في ضوء أهداف البحث استنتج الباحث الآتي:

- أَنَّ درجة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية كانت بدرجة (كبيرة) للأداة بشكل عام.
- أَنَّ درجة مُعَوِّقَات تطبيق الجامعات اليمنية لمُقَوِّمَات الجامعة البحثية تباينت من مجال إلى آخر، وانحصرت بين

قيمتين هما (2.90و2.82)، وعلى تقدير (كبيرة).

- أَنَّ المجال الخاص بمُعَوِّقَات تأمين التمويل واستدامته، حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (2.90) وبانحراف معياري (0.22) وبوزن نسبي (97%)، من بين جميع المجالات.
- بينما حصل المجال الخاص بمُعَوِّقَات الموارد البشرية على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (2.82) وانحراف معياري (0.30) وبوزن نسبي (94%) من بين جميع المجالات.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث الحالي، يوصى الباحث الجهات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي المتمثلة بالمجلس الأعلى للتعليم العالي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجامعات اليمنية بالآتي:

1- مراجعة القوانين واللوائح الداخلية ذات العلاقة وتطويرها بما تتلاءم مع أطر الجامعة البحثية.
2- تبني قيادة الجامعات اليمنية فكرة الجامعة البحثية لتحقيق الميزة التنافسية.
3- تنمية خبرات ومهارات الموارد البشرية في الجامعات اليمنية بصورة مستمرة لمواكبة التطورات والمستجدات بما يتناسب مع مُقَوِّمَات الجامعة البحثية.
4- تأصيل وتدعيم التوجه نحو الإبداع والابتكار في الجامعات اليمنية.
5- اعتماد آليات للتواصل بين الباحثين والجهات المحتاجة لمخرجات البحوث العلمية.
6- ايجاد موارد مالية مستدامة تمكن الجامعات اليمنية من التحول إلى جامعة بحثية.
7- بناء علاقات شراكة بحثية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات المجتمع (خاصة وحكومية) إلى جانب رجال الأعمال، لتوفير الدعم المالي اللازم لعملية التحول نحو الجامعة البحثية.
8- تجسير العلاقة بين الجامعات اليمنية وسوق العمل.

المقترحات:

في ضوء نتائج البحث وتوصياته يقترح الباحث الآتي:

1- إجراء دراسة علمية مماثلة لهذا البحث في الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية.
2- تقديم تصور مقترح لجامعة بحثية يمنية في ضوء التجارب العالمية.
3- إجراء دراسة حول دور البحث العلمي بالجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولًا المراجع العربية:

[1] الحاج، أحمد علي .(2008). تحديات التعليم اليمني واستراتيجية تطويره حتى 2025 . دراسة مقدمة لجائزة رئيس الجمهورية للعام الجامعي:

2007 . 2008 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجمهورية اليمنية كلية التربية . جامعة صنعاء سبتمبر 2008.

[2] الحدابي، داود عبدالملك (2005)، معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، ورقة علمية للندوة العلمية بعنوان" البحث العلمي ومشكلاته في الجمهورية اليمنية" المقامة في صنعاء، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، الجمهورية اليمنية.

[3] البعداني، فؤاد محمد قايد. (2017). أنموذج مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، جامعة إب، (34)، 1-1.

[4] جامعة الملك عبد العزيز. (1427). وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعات البحث نحو مجتمع المعرفة. سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار العاشر.

[5] حسين، محمد جاد ومحمود، أشرف محمود أحمد. (2017). تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا. مجلة التربية المقارنة والدولية، 8(8)، 11-220.

[6] حمدان، علام محمد موسى. (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4(13)، 65-104

[7] خضر، جميل أحمد محمود. (2011، مايو 9-13). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية [ورقة مقدمة]. المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي. المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية.

[8] الرافعي، عبد الرحمن. (2013). إنشاء جامعات ذات مستوى عالمي: أفكار واقتراحات للدول النامية. مجلة مستقبليات مصر مركز مطبوعات اليونسكو، 43(2)، 351-381.

[9] سالمي، جميل. (2010). تحدي إنشاء جامعات عالمية المستوى. مركز البحوث والدراسات في وزارة التعليم العالي. الرياض.

[10] الشرماني، علي محمد عبدالله احمد، (2007)، معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية عساف، محمود عبدالمجيد (2016): نحو جامعات البحث (الاستثمار وآليات التسويق)، مجلة عالم التربية، المؤسسة العلمية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س 17، ع 54.

[11] فخرو، عبد الناصر عبد الرحيم. (2009). معايير تميز الأداء البحثي في الجامعات العربية: دراسة تحليلية". مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مصر، (20)، 122.

[12] القباري، جود بن علي. (2018). الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة: تصور مقترح [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الملك سعود.

[13] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2011). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله، أنواعه المختلفة (2010/2009)، اليمن.

[14] مرزوق، فاروق جعفر عبد الحكيم. (2017). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة. مجلة التربية جامعة كفر الشيخ، 18(1)، 48-149.

[15] المطيري، نواف جاد الجبر. (2012). تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة [رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

[16] معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز. (2010). حاضنات الأعمال (الإصدار3). سلسة نحو مجتمع المعرفة، معهد البحوث بجامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

[17] مكرد، عائدة. (2010). تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة. المؤتمر العلمي الرابع جامعة عدن – جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة "عدن، 11 – 13 أكتوبر 2010.الكتاب الثاني بحوث المؤتمر، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

[18] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2017). الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار. منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربي.

[19] نصر، محمد علي (2004). رؤية مستقبلية لتطوير الأداء بالتعليم الجامعي العربي لتحقيق الجودة، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، مستقبل التعليم الجامعي العربي، في الفترة من 3 – 5 مايو.

[20] الهبوب، أحمد غالب والفخري، نجلاء عبد الدائم. (2018). تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة مركز التطوير صنعاء، 6(11)، 13-47.

[21] وزارة الشؤون القانونية. (2013). تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي (ط2). مطابع التوجيه، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[22] ياقوت، محمد مسعد. (2007). أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. دار النشر للجامعات، القاهرة.

ثانيًا–المراجع الأجنبية:

[1] Desai، K. V.، Gatson، S. N.، Stiles، T. W.، Stewart، R. H.، Laine، G. A.، & Quick، C. M. (2008). Integrating research and education at research-extensive universities with research-intensive communities. Advances in physiology education، 32(2)، 136-141.

[2] Ibrahim، R.، Mansor، A. Z.، & Amin، L. (2012). The meaning and practices of academic professionalism: views from academics in a research University. Procedia-Social and Behavioral Sciences، (59)، 520-527.

[3] Lombardi، J. V.، Phillips، E. D.، Abbey، C. W.، & Craig، D. D. (2012). The top American research universities. The Center for Measuring University Performance annual report ..

[4] Mohrman، K.، Ma، W.، & Baker، D. (2008). The research university in transition: The emerging global model. Higher education policy، 21(1)، 5-27.

[5] World Intellectual Property Organization "WIPO". (2015). World Intellectual Property Indicators، Economics & Statistics. Series، Statistical appendix، Geneva.